أخبار قصيرة

توتر العلاقات بين البرازيل والكيان الصهيوني آخذ بالإزدياد

نـدّدت وزارة الخارجية البرازيلية بـ«التصريحات المسيئة» لوزير الحرب الصهيوني يسرائيل كاتس، في وقت تشهد العلاقات بين «تل أبيب» وبرازيليا توتّرًا على خلفية حرب الإبادة الصهيونية على قطاع غزة.

وقالت الخارجية البرازيلية، في بيان ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٢٥: إنّ «كاتس وجّه مجدّدًا إهانات وتصريحات مسيئة وغير مقبولة إلى البرازيل ورئيسها لويس إيناسيو لولا دا سيلفا. نتوقّع من كاتس بدل أكاذيبه أنْ يتحمّل المسؤولية ويكشف عن حقيقة الهجوم على مستشفى ناصر في خان يونس الذي أسفر عن استشهاد ٢١ فلسطينيًا بينهم ٥ صحافيين». وأضافت الخارجية البرازيلية: «يقع على عاتق كاتس ضمان أنْ تمنع بلاده ارتكاب الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين». وجاء بيان الخارجية البرازيلية وسط أزمة دبلوماسية إثر رفض البرازيل تعيين سفيرة للكيان المحتل لديها، وإعلان «تل أبيب» عن خفض تمثيلها الدبلوماسي في برازيليا.

وفي بيان تحدّثت وزارة خارجية الاحتلال عن «تَصاعُد» ما سمّته «المسار العدائي» الذي اتّخذته البرازيل تجاه كيان العدو منذ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، مشيرةً إلى «مقارنة الرئيس دا سيلفا العمليات العسكرية في غزة بإجراءات النازيين».

وكان الرئيس البرازيلي قد ندّد مرارًا بالحرب الصهيونية المستمرّة على غزة منذ نحو عامين، معتبرًا أنّها «إبادة جماعية ضد سكان القطاع»، ممّا أغضب كيان الاحتلال ودفع بوزير حربه إلى أنْ يعتبر دا سليفا «غير مرحب به في كيان العدو».

وفي تموز/يوليو ٢٠٢٥، نقلت وكالة «رويترز» للأنباء عن مصدر قوله إنّ «البرازيل ستطلب الانضمام إلى دعوى الإبادة الجماعية التي رفعتها جنوب أفريقيا أمام «محكمة العدل الدولية» ضد كيان العدو، بسبب انتهاكاته في قطاع غزة».

روسيا: تدمير محطة اتصالات و١٠ مراكز تحكم في المسيّرات الأوكرانية

أفادت وزارة الدفاع الروسية، يوم أمس الأربعاء، بأن وحدات تجمع قوات «فوستوك» (الشرق) الروسية دمرت في الساعات الـ٢٤ الماضية محطة اتصالات ستارلينك و١٠ مراكز تحكم في الطائرات المسيرة لقوات كييف.

وأكد رئيس المركز الصحافي لوحدات التجمع العسكرية، أليكسي ياكوفليف، في مقطع فيديو نشرته وزارة الدفاع الروسية أن قوات كييف خسرت أيضاً ناقلتي جند مدرعتين، إحداهما من طراز «إم ١١٣» أميركية الصنع، مشيراً إلى تدمير مدفع هاوتزر أوكراني من طراز «بوغدانا» خلال سجال مدفعي.

كذلك، أكدت سلطات مقاطعة روستوف أن الدفاعات الجوية الروسية دمرت وحيّدت طائرات مسيرة أوكرانية فوق ٧ مناطق في المقاطعة.

ووفق التقديرات الأولية، لم يسجل وقوع إصابات.

ويوم الثلاثاء، دمرت منظومات الدفاع الجوي ٣٧ طائرة مسيرة أوكرانية فوق عدة مقاطعات، وأعلن القائم بأعمال حاكم منطقة روستوف يوري سليوسار أن السلطات نجحت في إخماد الحريق الذي اندلع في مصفاة نوفوشاختينسك الروسية بفعل المسيرات الأوكرانية.

ظاهرة تطرح أسئلة وجودية حول معنى المواطنة، وحدود الحرية، ومفهوم الأمان

أميركيون يفرّون شمالاً.. هل أصبحت كندا ملاذاً من وطنٍ لم يعد آمناً؟

الوفاق/ لطالما كانت الولايات المتحدة الأميركية تُقدَّم للعالم بوصفها أرض الفرص، وملاذ الحريات، وموطن الديمقراطية الحديثة. لكن في عام ٢٠٢٥، ومع عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، بدأت ملامح جديدة تتشكّل في الداخل الأميركي، ملامح أقل إشراقاً، وأكثر قسوة، دفعت مئات المواطنين الأميركيين إلى اتخاذ قرار غير مألوف: طلب اللجوء إلى كندا.

أن يطلب مواطن أميركي اللجوء في بلد مجاور، فهذا ليس مجرد حدث قانوني، بل هو إعلان صريح بأن وطنه لم يعد آمناً له. أن ترتفع طلبات اللجوء من الولايات المتحدة إلى كندا بنسبة غير مسبوقة في النصف الأول من عام ٢٠٢٥، فهذا يعني أن هناك خللاً عميقاً في البنية السياسية والاجتماعية الأميركية، خللاً لا يمكن تجاهله أو تبريره.

هذه الظاهرة تطرح أسئلة وجودية حول معنى المواطنة، وحدود الحرية، ومفهوم الأمان. هل يمكن أن يشعر المواطن الأميركي، الذي يعيش في واحدة من أغنى دول العالم، بأنه مهدد؟ وهل يمكن أن تتحوّل كندا، إلى ملاذ سياسي؟

السؤال هنا ما الذي يدفع المواطن الأميركي إلى أن يطرق أبواب اللجوء، وكأنّه يهرب من حرب أو اضطهاد.

من واشنطن إلى أوتاوا.. أرقام اللجوء تتحدث

وفق بيانات رسمية صادرة عن مجلس الهجرة واللاجئين في كندا، فإن عدد الأميركيين الذين تقدموا بطلبات لجوء خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٢٥ بلغ ٢٤٥ شخصاً، متجاوزاً بذلك مجموع الطلبات المقدمة طوال عام ٢٠٢٤، والتي لم تتعدَّ ٢٠٤ طلبات. هذه الأرقام تمثل أعلى مستوى يُسجَّل منذ عام ٢٠١٩، وتعيد إلى الأذهان موجة اللجوء التي شهدتها كندا خلال فترة رئاسة ترامب الأولى بين عامي ٢٠١٧ و٢٠٢١، حين قفز عدد الطلبات إلى أكثر من ٢,٥٠٠ في عام واحد.

ورغم أن هذه الأرقام لا تزال صغيرة مقارنةً بإجمالي طلبات اللجوء إلى كندا، والتي تجاوزت ٥٥,٠٠٠ طلب في النصف الأول من ٢٠٢٥، إلا أن دلالتها السياسية والاجتماعية كبيرة. فالمواطن الأميركي، الذي يُفترض أنه يعيش في بلد ديمقراطي متقدم، لا يطلب اللجوء إلا إذا شعر بأن حياته أو كرامته أو حريته مهددة.

كندا؛ ملاذ آمن أم خيار رمزي؟

كندا، بجغرافيتها الهادئة، وسياساتها الليبرالية، ونظامها الصحي والاجتماعي المتقدم، لطالما كانت وجهة مفضلة للمهاجرين واللاجئين من مختلف أنحاء العالم. لكنها لم تكن، تاريخياً، وجهة لجوء للمواطنين الأميركيين. فالقانون الكندي يشترط أن يُثبت طالب اللجوء أنه لا توجد منطقة داخل بلده الأصلي يمكن أن توفر له الحماية، وهو شرط يصعب تحقيقه بالنسبة للأميركيين، نظراً لتعدد الولايات وتنوع السياسات المحلية.

ومع ذلك، فإن ارتفاع الطلبات يعكس رغبة متزايدة في الهروب من مناخ سياسي واجتماعي بات خانقاً للبعض. ورغم أن معدلات قبول طلبات اللجوء من الأميركيين لا تزال منخفضة، إلا أن مجرد تقديم الطلب هو فعل احتجاجي، ورسالة سياسية، وصرخة في وجه النظام الذي لم يعد يوفر الأمان لمواطنيه.

ترامب يعود...والمخاوف تتصاعد

عودة دونالد ترامب إلى الرئاسة في بداية عام ٢٠٢٥ شكّلت نقطة تحول في المشهد السياسي الأميركي. فالرجل الذي أثار الجدل في ولايته الأولى، عاد هذه المرة وسط انقسامات أعمق، واستقطاب أشد، ومجتمع أكثر هشاشة. سياساته الصدامية، وخطابه الشعبوي، وقراراته التنفيذية المثيرة للجدل، أعادت إلى السطح مخاوف كانت قد هدأت نسبياً في عهد جو بايدن.

العديد من الأميركيين شعروا بأن عودة ترامب تعني عودة التهديدات التي طالت الحقوق المدنية، والحريات الفردية، والتنوع الثقافي. البعض رأى في هذه العودة انحداراً نحو السلطوية، والبعض الآخر اعتبرها انتصاراً للتيارات المتطرفة. وفي هذا المناخ، بدأ المواطن الأميركي يبحث عن ملاذ، حتى لو كان ذلك الملاذ في بلد مجاور.

من الهروب إلى الاحتجاج

طلب اللجوء ليس مجرد إجراء قانوني، بل هو في كثير من الأحيان فعل سياسي. حين يقرر المواطن الأميركي أن يطلب الحماية من دولة أخرى، فهو لا يقول فقط «أنا خائف»، بل يقول أيضاً «أنا أرفض». يرفض السياسات التي تهدد حقوقه، يرفض الخطاب الذي يهمّشه، يرفض النظام الذي لم يعد يمثله. في هذا السياق، يمكن قراءة موجة اللجوء إلى كندا على أنها شكل من أشكال المقاومة المدنية، والاحتجاج الرمزي، والبحث عن فضاء أكثر اتساعاً للحرية. إنها ليست فقط هروباً من الواقع، بل محاولة لإعادة تعريف الذات، والانتماء، والمواطنة.

هل اللجوء الأميركي إلى كندا ظاهرة جديدة؟

رغم أن طلبات اللجوء من الأميركيين إلى كندا ليست جديدة تماماً، إلا أن وتيرتها ارتفعت بشكل ملحوظ في فترات التوتر السياسي. ففي عام ٢٠١٧، مع بداية ولاية ترامب الأولى، قفز عدد الطلبات إلى أكثر من ٢,٥٠٠، وهو رقم غير مسبوق في تاريخ العلاقات بين البلدين. هذا الارتفاع كان مرتبطاً مباشرةً بالقرارات التنفيذية التي اتخذها ترامب، والتي أثارت جدلاً واسعاً داخل الولايات المتحدة وخارجها.

لكن ما يميز موجة ٢٠٢٥ هو أنها جاءت بعد عودة ترامب إلى السلطة، وليس في بداية عهد جديد. وهذا يعني أن المواطن الأميركي لم يعد يكتفي بالانتظار أو الأمل في التغيير، بل بات يتخذ خطوات عملية للهروب من واقع سياسي لا يراه قابلاً للإصلاح.

هل تهدد هذه التحولات مستقبل الانتخابات؟

التحولات في الرأي العام الأميركي لا تبقى حبيسة الأرقام، بل تتسرّب إلى الحملات الانتخابية، وتؤثر في شعبية المرشحين، خصوصاً في ظل الاستقطاب الحاد داخل الحزب الديمقراطي. جو بايدن، الذي لطالما تبنّى موقفاً داعماً لكيان العدو الصهيوني، يواجه اليوم انتقادات متزايدة من داخل حزبه، ومن قواعده الشبابية والتقدمية، بسبب موقفه من الحرب على غزة، ومن السياسات الداخلية التي لم تُرضِ شرائح واسعة من الناخبين.

العالم ينظر إلى هذه الظاهرة بوصفها مؤشراً على أزمة داخلية، وانهيار في النموذج، وتراجع في القيم التي لطالما تباهت بها واشنطن وهذا يعني أن هناك خللاً عميقاً في البنية السياسية والاجتماعية الأميركية

شعبية بايدن تراجعت بشكل ملحوظ في أوساط الناخبين الديمقراطيين، خصوصاً الشباب والأقليات العرقية، بسبب دعمه غير المشروط لبعض السياسات المثيرة للجدل. هذا التراجع قد يهدد فرصه في الفوز بولاية ثانية في انتخابات نوفمبر ٢٠٢٨، خصوصاً إذا استمرت موجة الهجرة الرمزية، أو إذا فشل في تقديم موقف أكثر توازناً. التيار التقدمي داخل الحزب الديمقراطي، الذي يضم شخصيات مثل بيرني ساندرز ورشيدة طليب وألكساندريا أوكاسيو كورتيز، بات أكثر جرأة في انتقاد السياسات الداخلية والخارجية، ويطالب بإصلاحات جذرية. هذا التيار لا يزال أقلية داخل الكونغرس، لكنه يحظى بدعم شعبي متزايد، خصوصاً بين الشباب. في المقابل، يواصل الحزب الجمهوري دعم سياسات ترامب بقوة، مدفوعاً بنفوذ التيار المحافظ، الذي يمثل نسبة كبيرة من القاعدة الانتخابية. هذا التيار يرى في عودة ترامب تصحيحاً لمسار أميركا، ويعارض بشدة أي محاولة لتقييد سلطاته أو سياساته.

ظاهرة تعتبر مؤشراً على أزمة داخلية

لطالما كانت الولايات المتحدة تُقدَّم للعالم بوصفها نموذجاً للديمقراطية، وملاذاً للحريات، ومنارة للحقوق. لكن حين يبدأ مواطنوها بطلب اللجوء في دول أخرى، فإن هذه الصورة تتصدّع. العالم ينظر إلى هذه الظاهرة بوصفها مؤشراً على أزمة داخلية، وانهيار في النموذج، وتراجع في القيم التي لطالما تباهت بها واشنطن.

كندا، من جهتها، تجد نفسها في موقف دقيق. فهي لا تسعى إلى توتير علاقاتها مع جارتها الكبرى، لكنها أيضاً لا تستطيع تجاهل الطلبات التي تصلها من مواطنين أميركيين يشعرون بالتهديد أو بالاغتراب. قبول هذه الطلبات، أو حتى مجرد النظر فيها، يحمل في طياته رسالة أخلاقية وسياسية: أن كندا لا ترى في الولايات المتحدة وطناً آمناً للجميع، وأنها مستعدة لأن تكون البديل، ولو بشكل رمزي، لمن فقدوا الثقة في وطنهم الأصلي. هذا التحول في النظرة إلى الولايات المتحدة لا يقتصر على كندا وحدها. بل إن العديد من الدول باتت تراقب عن كثب ما يجري داخل المجتمع الأميركي، وتعيد تقييم علاقتها بالنموذج الأميركي، ليس فقط على مستوى السياسات، بل على مستوى القيم. فحين تتآكل الأسطورة من الداخل، لا يعود بالإمكان تصديرها إلى الخارج بنفس القوة أو الإقناع.

انكسار في سردية «الحلم الأميركي»

في النهاية، فإن ظاهرة اللجوء من الولايات المتحدة إلى كندا لم تعد مجرد استثناء قانوني أو حالة فردية، بل تحوّلت إلى مرآة تعكس أزمة هوية وطنية، وتآكل في الثقة، وانكسار في سردية «الحلم الأميركي» التي لطالما تغنّى بها العالم. المواطن الأميركي، الذي نشأ على فكرة أن بلاده هي منبع الحرية، يجد نفسه اليوم مضطراً إلى البحث عن ملاذ في بلد مجاور، لا هرباً من الفقر أو الحرب، بل من السياسات التي باتت تهدد قيمه الأساسية.

هذه الظاهرة لا يمكن فصلها عن السياق السياسي العام، ولا عن عودة الخطاب الشعبوي، ولا عن الانقسامات الحادة التي باتت تفتك بالنسيج الاجتماعي الأميركي. إنها ليست فقط أزمة قيادة، بل أزمة رؤية، وأزمة ضمير، وأزمة مستقبل. حين يشعر المواطن بأن وطنه لم يعد يحميه، فإن كل ما تبقى من مؤسسات وقوانين يصبح هشاً، وكل ما تبقى من رموز وطنية يصبح قابلاً للتشكيك. كندا، في هذا المشهد، لا تمثل فقط وجهة جغرافية، بل تمثل رمزاً لبديل أخلاقي، لفضاء أكثر اتساعاً، لفرصة ثانية في حياة يشعر فيها الإنسان بأنه مرئي، ومحترم، ومصان. لكن السؤال الأعمق يبقى: هل يمكن أن تُصلح هذه الهجرة الرمزية ما أفسدته السياسات؟ وهل يمكن أن تعيد هذه الخطوة الفردية تشكيل الوعي الجماعي الأميركي؟ ربما لا تكون الإجابة سهلة، وربما لا تأتي قريباً. لكن ما هو مؤكد أن أميركا، كما عرفها العالم، لم تعد كما كانت. وأن المواطن الأميركي، الذي يطرق أبواب اللجوء، لا يهرب فقط من رئيس أو قانون، بل من وطنٍ بات غريباً عليه. وفي هذا الهروب، تكمن كل الحكاية.

رداً على التحركات الأميركية... فنزويلا تنشر سفناً حربية في مياهها الإقليمية

أعلنت فنزويلا، أنّها نشرت في مياهها الإقليمية سفناً حربية ومسيّرات ردّاً على إرسال الولايات المتحدة عدداً من المدمّرات إلى منطقة الكاريبي بحجّة مكافحة الاتجار بالمخدّرات.

وقال وزير الدفاع، فلاديمير بادرينو، في تسجيل مصوّر إنّه تمّ إرسال «دوريات بحرية إلى خليج فنزويلا وسفن أكبر حجماً إلى شمال مياهنا الإقليمية»، فضلاً عن «إرسال عدد كبير من المسيّرات في مهمّات متعدّدة».

وسبق لفنزويلا أن أعلنت الإثنين حشد ١٥ ألف عنصر من القوى الأمنية على حدودها مع كولومبيا في إطار عمليات لمكافحة الاتجار بالمخدّرات.

والأسبوع الماضي، أعلنت واشنطن أنها نشرت ثلاث مدمّرات قاذفة للصواريخ في المنطقة. ويوم الثلاثاء، قال مسؤول أميركي إنّه إضافةً إلى هذه المدمّرات، فقد نشرت واشنطن سفينة صواريخ «كروز» موجّهة وغوّاصة هجومية سريعة نووية الدفع.

وأفادت وسائل إعلام أميركية عدّة بأنّ البنتاغون يعتزم إرسال ٤ آلاف عنصر من البحرية إلى منطقة الكاريبي قبالة سواحل فنزويلا، في خطوة رأت فيها كراكاس «تصعيداً للأعمال العدائية».

وتتواجه كراكاس وواشنطن منذ سنوات، وقد زاد دونالد ترامب الضغط على نظيره الفنزويلي نيكولاس مادورو الذي لم تعترف الولايات المتحدة بإعادة انتخابه سنة ٢٠٢٤.

ورفعت الإدارة الأميركية إلى ٥٠ مليون دولار المكافأة المرصودة مقابل تقديم أيّ معلومة تفضي إلى اعتقال مادورو الذي تتّهمه بتزعّم «كارتل قائم على إرهاب المخدّرات».

وأكّد مسؤولون فنزويليون رفيعو المستوى أنّ بلدهم سيتصدّى لـ«العدوان» الأميركي، وأعلن مادورو تفعيل «خطّة خاصة مع أكثر من ٤,٥ ملايين مسلّح»، مندّداً بمحاولة أميركية لـ«تغيير النظام» في بلده وبـ«هجوم إرهابي عسكري».